

ترشيد النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة

Rationalization Of Public Expenditure As A Mechanism To Treat
The Budget Deficit Of The State

تاريخ القبول: 2019/12/19

تاريخ الإرسال: 2019/07/04

والذي غالبا ما تلجأ إليه الدول من أجل سد عجز ميزانياتها، باعتبار أن السبب الرئيسي للعجز يكمن في زيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية.
الكلمات المفتاحية: ترشيد؛ نفقات؛ ميزانية؛ سد؛ عجز.

Abstract:

Rationalization of public expenditures is a very important issue, because it treats the problem of the budget deficit; a fundamental issue that is of interest to researchers. The deficit is perceived by countries as a real problem that requires careful planning in the light of the shrinking resources and increasing public expenditures, and because the rationalization of public expenditures is mainly related to the state's expending policy. We began this article by the state's ability to find an integrated approach to fill this deficit or even to mitigate it. Next, we dealt with the state's policy to rationalize public expenditures, and then we tackled the methods of rationalization through the reduction of expenditure which is often resorted to by countries in order to fill the budget deficit as the main cause of the

براهيم خناتلة (*)

جامعة باتنة 1- الجزائر

brahim.khenatela@univ-batna.dz

نادية خلفه

جامعة باتنة 1- الجزائر

ghodbane2007@yahoo.com

ملخص:

يعتبر ترشيد النفقات العامة موضوع ذو أهمية بالغة؛ كونه يعالج مشكلة عجز الميزانية العامة، التي تعد من المسائل الجوهرية المثيرة لاهتمام الباحثين، فقد أصبحت الدول تنظر إلى العجز كمشكلة حقيقية تتطلب تخطيطا دقيقا، في ظل تقلص الموارد وتزايد النفقات العامة، ولأن ترشيد النفقات العامة غالبا ما يكون مرتبطا بالسياسة الإنفاقية للدولة، فقد تناولنا بدايةً في هذا المقال قدرتها على إيجاد منهج متكامل لسد هذا العجز أو حتى للتخفيف منه، ثم بعد ذلك تطرقنا إلى سياسة الدولة في ترشيد النفقات العامة، وبعده تناولنا طرق الترشيح من خلال تخفيض الإنفاق

(*) - المؤلف المراسل.

Keywords: Rationalization; deficit lies in its involvement in expenditure; deficit; fill. | economic life.

مقدمة:

الأصل في ميزانية الدولة أنها تمتاز بمبدأ التوازن، أي أن جملة النفقات تساوي جملة الإيرادات ولكن في بعض الأحيان لا يتحقق هذا التوازن بالشكل الذي تريده الدولة، ويظهر ما يسمى بعجز الميزانية العامة؛ والذي يعني أن إيرادات الدولة لا تستطيع أن تغطي نفقاتها. وأسباب العجز كثيرة ومتنوعة، إلا أن أبرزها هو النفقات العامة غير المرتبطة بسياسة إنفاقية مخططة وحكيمة، والتي غالباً ما تتزايد باضطراد وتكون سبباً في وقوع الدولة في عجز مالي كبير، ولهذا تسعى الحكومات من أجل سد أو حتى تقليص هذا العجز بانتهاج سياسة إنفاقية مناسبة.

إلا أن تزايد النفقات العامة المضطرد في جل الدول، مرتبط أساساً بعدة متغيرات محلية وعالمية يجعل من الصعب التحكم فيها أو تجنبها؛ ومنه لا يمكن سد عجز الميزانية العامة من خلال تخفيض النفقات العامة فقط، إضافة للآثار السلبية المصاحبة لذلك؛ فالدولة لا يمكنها اتباع سياسة إنفاقية انكماشية ولمدة زمنية طويلة دون مراعاة التزاماتها الإنفاقية، سيما ما تعلق منها بالجانب الاجتماعي والمعيشي للناس، أو التزاماتها الخارجية والتي لا يمكنها التخلي عنها أو التقليل من حجمها مهما كانت الظروف الاقتصادية التي تمر بها، لأن ذلك سوف يعود بالسلب على اقتصادياتها ويؤثر حتى على أوضاعها السياسية والأمنية.

وهنا تبرز أهمية ترشيد النفقات العامة باعتباره السبيل الأمثل للدول والحكومات في ظل قصور طاقتها التمويلية وصعوبة تخفيض النفقات العامة بها. وقد جاء هذا البحث أساساً لدراسة هذا الجانب، الأمر الذي يدفعنا للتساؤل وطرح إشكالية تتعلق بـ: مدى قدرة ترشيد النفقات العامة على المساهمة في سد عجز الميزانية العامة للدولة؟ وفي إجابتنا على هذه الإشكالية، سنعتمد بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من أجل إعطاء صورة واضحة عن الموضوع، من خلال جمع ما تعلق به من معلومات وتحليلها بغية التوصل إلى أجوبة على ما تم طرحه في إشكالية البحث وتساؤلاته الفرعية.



كما سيتم أحياناً استخدام المنهج المقارن عند تناول طبيعة وماهية النفقات العامة وترشيدها، وكذا عند دراسة الحلول المقدمة لعلاج عجز الميزانية العامة في دول ذات أنظمة سياسية متباينة، ومختلف الآثار السلبية التي تصاحب عادة تطبيق هذه الحلول. بانتهاج الخطوات التالية:

بدايةً تم تناول الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الإنفاقية للدولة، ثم بعد ذلك تم التطرق إلى سياسة الدولة في ترشيد النفقات العامة، وبعدها تم تناول طرق وسبل ترشيد النفقات العامة من خلال التخفيض منها؛ والذي غالباً ما تلجأ إليه الدول من أجل سد عجز ميزانياتها العامة. وفي الخاتمة تم ذكر أهم ما تم التوصل إليه من النتائج باختصار، وعلى أساسها تم اقتراح جملة من التوصيات العلمية والعملية، تضمنتها خاتمة البحث.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الإنفاقية للدولة

إن الأهداف الاقتصادية المتعددة للدولة لا يمكن بلوغها إلا بسياسة إنفاقية حكيمة ومخططة، تستخدمها الدولة للتحكم في الكثير من المتغيرات الاقتصادية لاسيما ما تعلق منها بالميزانية العامة، وذلك باعتبار النفقات العامة جزء رئيسي مكون للميزانية العامة.

وسوف نتطرق في هذا المحور لماهية السياسة الإنفاقية للدولة والأهداف المرجوة منها، ثم بعد ذلك نتطرق إلى الأدوات التي تستعملها.

أولاً- مفهوم السياسة الإنفاقية للدولة:

السياسة الإنفاقية للدولة هي: «مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتبدير وسائل تمويله، كما تظهر بالميزانية العامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية وتوجيه النشاط الاقتصادي وعلاج مشكلات التضخم والكساد»⁽¹⁾.

ويقصد بها أيضاً: «تلك الوسائل التي يمكن من خلالها التدخل والتأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني»⁽²⁾

وتعرف السياسة الإنفاقية للدول كذلك بأنها: «مجموعة من القواعد والإجراءات والتعليمات المتعلقة بالإنفاق العام بغرض تحقيق أهداف الدولة، وتحقيق الاستقرار

الاقتصادي والتنمية وتوجيه النشاط الاقتصادي، فهي عبارة عن الطريقة التي تسمى من خلالها السلطات العامة باستخدام نفقاتها العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي»⁽³⁾.

كما تعرف السياسة الإنفاقية للدولة بأنها: «ذلك السلوك المالي للحكومة الذي يكون جوهره الإنفاق العام وهدفه تحقيق مجموعة من الأهداف»⁽⁴⁾.
ما يلاحظ على هذه التعريفات أنها تصب في اتجاه واحد وهو أن السياسة الإنفاقية تعبر عن توجه الدولة نحو ترشيد النفقات العامة بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

فمن خلال هذه التعاريف باستطاعتنا القول بأن السياسة الإنفاقية للدولة هي أداة أساسية من أدوات السياسة المالية، يتم من خلالها إدارة النفقات العامة بغرض تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية حيث تقوم الدولة بالتحكم في حجم الطلب الكلي في اقتصادها بزيادة حجم إنفاقها العام فيزداد بذلك الطلب الكلي، أو تخفيض حجم الإنفاق ليتراجع بذلك حجم الدخل وتراجع الأسعار فيؤدي ذلك لتراجع الطلب الكلي في اقتصادها. وكل ذلك يكون بحسب الحالة الاقتصادية للدولة.

ثانياً- أهداف السياسة الإنفاقية:

تسعى كل الدول لاتباع سياسة إنفاقية رشيدة تمكنها من تحقيق العديد من الأهداف:

1- التحكم والتأثير في مستوى الأسعار: من المعلوم أن الأسعار المختلفة لا تتحدد وتتأثر بمبدأ العرض والطلب فقط، بل تكون أحياناً نتيجة تدخل الدولة في المجال الاقتصادي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة⁽⁵⁾. وذلك إما بتأثيرها وتحكمها غير المباشر في مستوى الأسعار من خلال التأثير على العناصر المتحكممة والمحددة للأسعار أي على العرض والطلب، وإما بتأثيرها مباشرة على مستوى الأسعار⁽⁶⁾. فكل تدخلات الدولة تعبر في الحقيقة عن إرادتها في العمل على تحقيق استقرار الأسعار حسب الحالة؛ فاستخدام السياسة الإنفاقية الانكماشية يمكن من الحد من ارتفاع الأسعار، ومنه عندما تقوم الحكومة بتخفيض نفقاتها يؤدي ذلك إلى تخفيض حجم الاستهلاك وهو الأمر الذي يؤدي لانخفاض الطلب وينقص من مستوى الزيادة في الأسعار⁽⁷⁾. والعكس

فانتهاج الدولة سياسة إنفاقية توسعية يزيد الطلب الكلي وهو ما يترتب عليه زيادات متتالية في الدخل الوطني وفي مستوى الأسعار.

2- توزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني: ترمي السياسة الإنفاقية إلى توزيع أمثل للدخل، حيث تؤثر الدولة في تكوين الدخل الوطني وفي توزيعه وإعادة توزيعه، وذلك من خلال أدواتها المالية (الميزانية العامة وما تشتمله من إيرادات ونفقات عامة، وما تمثله من سياسة مالية).

ويكون هذا التأثير على مستويين⁽⁸⁾: أولاً التوزيع الأولي ويكون بين الذين شاركوا في عملية الإنتاج، ثم إعادة التوزيع وهو ما يعرف أيضاً بالتوزيع النهائي ويقصد به توزيع الدخل أيضاً على المستهلكين. حيث أنه بإمكان النفقات العامة أن تعمل على إعادة توزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع، وذلك بنقل الدخل من أفراد فئة معينة إلى أفراد فئة أخرى. فالدولة تسعى دائماً لتقليص الفوارق بين أصحاب الدخل المرتفعة وأصحاب الدخل المنخفضة تحقيقاً للعدالة الاجتماعية، ويكون ذلك بواسطة السياسة الإنفاقية التي تساهم بشكل كبير في زيادة المستوى المعيشي للطبقات الضعيفة ورفع دخولهم⁽⁹⁾. وتتمثل عموماً أوجه النفقات العامة هنا في:

أ- الإعانات التي تستفيد منها الفئات الفقيرة من المجتمع، وتهدف لتخفيض مستوى البطالة وارتفاع مستوى الأسعار.

ب- النفقات العامة على الخدمات المجانية كالتعليم والصحة ...

كما قد تعمل في بعض الظروف الاقتصادية كالتضخم على إعادة توزيع الدخل والثروات لصالح أصحاب الدخل المرتفع بقصد تخفيف حدة الضغط الذي يمارسه التضخم على الاقتصاد. وذلك من خلال النفقات التالية:

ج- منح إعانات لتشجيع المشاريع الاقتصادية الخاصة.

د- تسهيلات على فوائد الدين والقروض التي غالباً ما يحصل عليها الأثرياء.

3- تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصاديين: تسعى السياسة الإنفاقية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق التحكم في مستويات الإنفاق العام⁽¹⁰⁾، من خلال التأثير في العديد من العناصر: سواء الدخل، أو مستوى الأسعار، فعملية توزيع الدخل تتأثر بشكل كبير بمجهودات الدولة في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي⁽¹¹⁾، والتي

تؤثر بدورها أيضا على نسب النمو الاقتصادي، بحيث أن اتباع سياسة إنفاقية توسعية غايتها الوصول إلى مستويات مقبولة من النمو⁽¹²⁾، وكذا تحقيق استقرار نسبي للمستوى العام للأسعار⁽¹³⁾، يبرز كل ذلك من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، وهو ما يعتبر مؤشرا إيجابيا على وضعية وأداء الاقتصاد الوطني.

4- تحقيق التوازن في الميزانية العامة وميزان المدفوعات:

أ- تحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة: يعتبر تحقيق التوازن في ميزانية الدولة هدفا أساسيا للسياسة الإنفاقية. حيث أن الاختلال في توازنها يؤثر سلبا على وضعية وأداء الاقتصاد الوطني، فالتمادي في اتباع سياسة إنفاقية لا تراعي التوازن المالي للدولة، يشكل عبئا إضافيا يرهق كاهل الدولة، إذ أنه لا بد من اتباع سياسة إنفاقية مناسبة، تأخذ بعين الاعتبار السند الأساسي الداعم لهذه السياسة، والمتمثل في الإيرادات العامة، فهي بمثابة المرتكز الذي يتحكم وبشكل كبير في طبيعة السياسة الإنفاقية، لذا كان لزاما وجود تناسل بين الإيرادات والنفقات العامة بغية عدم حدوث عجز مالي كبير.

ب- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: إن ميزان المدفوعات لأي دولة يعد أداة لتسوية معاملاتها الخارجية، وذلك لمدة معينة غالبا ما تكون سنة⁽¹⁴⁾. ومنه فلا بد أن تكون جميع الالتزامات الاقتصادية للدولة متوازنة مع حقوقها تجاه باقي الدول. والوضعية التي يكون عليها ميزان المدفوعات تعكس بصورة واضحة وضعية اقتصاد الدولة تجاه باقي الاقتصاديات، وفي حالة اختلاله (حالة عجز ميزان المدفوعات) فإن ذلك سيؤدي حتما إلى ارتفاع حجم الدين الخارجي للدولة مما يؤدي إلى تدني قيمة عملتها، وهذا مؤشر على أن الدولة لا تتصرف وفقا لإمكانياتها، بل أنها تتجاوز الحد في ذلك. وعلى العكس من ذلك فإن توازن ميزان المدفوعات يتيح استقرار العملة بل حتى ارتفاع قيمتها وانتعاش المعاملات الاقتصادية، حيث أن عدم الاستقرار في قيمة العملة وتدنيها تشكل مخاطر كبيرة على اقتصاديات الدول لاسيما ذات العملات الضعيفة⁽¹⁵⁾.



وهنا يظهر الدور المنوط بالسياسة الإنفاقية للدولة في مواجهة عجز ميزان المدفوعات، حيث تسهم هذه السياسة بالتأثير على عدة عوامل كالاستثمار والتصدير والاستيراد.. من أجل الوصول إلى توازن ميزان المدفوعات. فتركيز الإنفاق العام على هذه العوامل يساهم إلى حد كبير في رفع إنتاج الدولة، وبالتالي ارتفاع معدل التصدير وانخفاض معدل الاستيراد فتواكبه زيادة في معدل الأجور مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات. ويبرز هذا الدور من خلال:

- تشجيع وتحفيز الاستثمار الوطني والأجنبي وذلك باستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، فالنفقات الاستثمارية الموجهة لإنعاش الاستثمار يدفع بعجلة التصدير.
- محاولة تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي ما يقلل من الاستيراد ويقربه من مستوى التصدير.

ثالثاً- أدوات السياسة الإنفاقية:

تعتمد الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية على مجموعة من الأدوات المؤثرة في الإنفاق العام⁽¹⁶⁾:

1- تخفيض أو زيادة الإنفاق العام: إن حجم الزيادة أو التخفيض في الإنفاق يتحدد على حد سواء بحسب الوضع الاقتصادي للدولة وكذا بالتزاماتها المالية. فالسياسة الإنفاقية للدولة يمكنها أن تكون توسعية أو انكماشية، إلا أنه لا يمكن لأي دولة التماسد في الإنفاق العام، فلا بد عليها أن تأخذ بالحسبان الحدود الدنيا المرتبطة بوضعها الاقتصادي والتزاماتها المالية، لما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني.

إلا أن الزيادة في الإنفاق العام لا يكون متحكماً فيها دوماً، إذ أنه يمكن أن تكون زيادة لا إرادية مرتبطة بظروف قاهرة تفرضها الأحوال الاستثنائية للدولة، كحالات الكوارث الطبيعية والحروب... الخ، ففي مثل هذه الحالات الاستثنائية يزداد حجم الإنفاق العام دون إمكانية التحكم فيه.

ومن جهة أخرى فالدولة لا يمكنها اتباع سياسة إنفاقية انكماشية ولمدة زمنية طويلة دون مراعاة التزاماتها الإنفاقية، سيما ما تعلق منها بالجانب الاجتماعي

والمعيشي للناس، أو التزاماتها الخارجية والتي لا يمكنها التخلي عنها أو التقليل من حجمها مهما كانت الظروف الاقتصادية التي تمر بها.

2- إعادة ترتيب الأولويات في الإنفاق العام: يرتبط ذلك بالوضع الاقتصادي للدولة وكذا بمدى أهمية القطاع المستهدف بالنفقة، حيث أن إعادة ترتيب النفقات تكون على حسب هذه الوضعية وعلى حسب حساسية القطاعات في الدولة، فإذا كانت الوضعية الاقتصادية للدولة صعبة ووضعها المالي معقد، فمن المرجح أنها سوف تقوم بالتركيز على القطاعات ذات الأهمية البالغة في الحياة السياسية والاجتماعية للدولة وذات التأثير المباشر في ديمومة واستمرار سير مرافق الدولة. إلا أن هذه المفاضلة بين القطاعات وهذا التركيز بالزيادة في نفقات قطاع معين سيكون حتما على حساب قطاع آخر باعتبار أن زيادة الانفاق على أحد القطاعات هو بمثابة نقص في تمويل ونفقات القطاعات الأخرى وقد يؤدي ذلك إلى اختلال في نظام سير مرافق الدولة⁽¹⁷⁾.

وغالبا ما يتم إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام وفق المبادئ التالية:

أ- مبدأ الأهمية النسبية: يستند مضمون هذا المبدأ إلى تخصيص النفقات بحسب الأهمية النسبية لكل قطاع في الدولة، حيث يعمل هذا المبدأ على تحليل وقياس التكلفة (النفقات المخصصة للقطاع) والعائد (المردودية والنفع الذي يعود به هذا القطاع) فالمقارنة بين التكلفة والعائد تساعد في اختيار المشاريع والقطاعات الهامة بالنسبة للاقتصاد الوطني والمفاضلة بينها، من أجل ترتيب القطاعات حسب أفضليتها في تحقيق المصلحة العامة.

ب- توفر المعلومات والمعطيات المالية الضرورية: يسمح توفر المعلومات والمعطيات المالية بعد أن يتم استغلالها من معايينة تدفق الإيرادات وكذا التخصيص القائم للنفقات، ويتم تمحيص هذه المعلومات والمعطيات ومعالجتها بدقة وفق أساليب علمية حديثة حتى يتسنى معرفة القطاعات الأكثر أهمية.

ج- الحرص على ضمان الجودة والرفع من المردودية: تسعى الدولة أن تحقق النفقات العامة أهدافها المرجوة وآثارها المباشرة على المشاريع والقطاعات المستهدفة بهذه النفقة، وأن تعكس مردودية هذه المشاريع والقطاعات مقدار ما أنفق عليها، ويتم زيادة نفقات القطاع إذا كانت المنافع الاجتماعية والاقتصادية تفوق تكاليفه



الاجتماعية والمالية أو بمعنى آخر عندما تكون المنفعة التي تتحقق لأفراد المجتمع تفوق ما قدمه هؤلاء الأفراد⁽¹⁸⁾. كما أن الحرص على جودة الخدمات والسلع التي يقدمها القطاع يَمَكِّن من تجنب المصاريف الإضافية الكثيرة التي تثقل كاهل الدولة.

المحور الثاني: ترشيد الانفاق العام ودوره في سد عجز الميزانية العامة

إن ظاهرة التزايد المضطرد في الانفاق العام أدت إلى إرهاق الدولة مالياً، حتى أنه وصل الأمر ببعض الدول إلى حد عجزها المالي. فأضحى لزاماً للتوصل لحلول تمكنها من تخطي هذا العجز. فكان الإستعمال الرشيد والعقلاني للنفقات العامة من ضمن الحلول المقترحة لسد العجز أو حتى للتخفيف من حدته، وهذا ما يصطلح على تسميته بترشيد النفقات العامة.

سنتطرق إلى ترشيد النفقات العامة في هذا المحور من خلال مفهوم هذا الترشيد وكذا ضوابطه، مجالاته، عوامل نجاحه والأساليب الحديثة المتبعة فيه.

أولاً- تعريف ترشيد النفقات العامة:

إن الاهتمام الواسع الذي يلقاه مفهوم ترشيد النفقات العامة يجد له انعكاساً في عديد التعاريف بشأنها، والتي سنتطرق إلى بعضها بإيجاز فيما يلي:
- فيقصد بترشيد النفقات العامة: « تحقيق أكبر قدر من النفع للمجتمع بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة في الإنفاق. حيث أن الكفاءة في الإنفاق تعني عدم الإسراف⁽¹⁹⁾، ومحاولة إحلال التوازن بين النفقات العامة وما أمكن تحصيله من موارد عادية للدولة⁽²⁰⁾».

أي أن ترشيد النفقات العامة يهدف إما للحصول على أفضل الخدمات بنفس القدر من الإنفاق أو الحصول على نفس القدر من الخدمات بأقل قدر من الإنفاق.

- كما يعرف ترشيد النفقات العامة على أنه: « استخدام وتخصيص موارد الدولة بالكفاءة والفعالية التي تؤدي إلى تعظيم نفع ورفاهية المجتمع⁽²¹⁾». والفعالية هنا هي مدى تحقيق الأهداف المرجوة، حيث يستلزم هذا المفهوم مقارنة الأهداف المحققة مع الأهداف المطلوب تحقيقها وكذا الأساليب المتبعة في ذلك⁽²²⁾، والفعالية كذلك تنصرف إلى تحليل الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، وترتيب هذه الأهداف وفقاً لأهميتها⁽²³⁾.

ومما سبق يمكن أن نسوق مفهومًا شاملاً لترشيد النفقات العامة بالقول أنه: "التزام قدر محدد من الإنفاق العام وتحري الرشادة عند صرف الأموال العامة بما يحقق أقصى قدر من احتياجات المجتمع بكل كفاءة وفاعلية".

ثانياً- ضوابط وقواعد ترشيد النفقات العامة:

هناك العديد من الضوابط التي تحكم عملية ترشيد النفقات العامة ويمكن أن نوجزها فيما يلي⁽²⁴⁾:

1- تحري المنفعة القصوى وعدم الإسراف في الإنفاق: يقصد بالمنفعة أن يكون الغرض من الإنفاق العام دائماً تحقيق أكبر منفعة ممكنة لكل من يشمل الإنفاق العام، إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليها، وعليه فإن تدخل الدولة بالإنفاق العام في مجال معين دون منفعة يعني أن هذا الإنفاق لا مبرر له⁽²⁵⁾. ومما يدعم تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة أن لا يكون هناك إسراف في عملية الإنفاق العام⁽²⁶⁾، ويظهر لنا ذلك عندما لا يتعادل نفع الإنفاق العام مع المبالغ المصروفة عليه.

2- تحديد حجم أمثل للنفقات: ويعتبر الحجم الأمثل للنفقات القدر الذي يسمح بتحقيق أكبر مستوى من الإشباع لأكبر عدد من الأفراد، شريطة أن يراعي ما يمكن تحصيله من الموارد العادية للدولة، فليس معقولاً أن تنحو النفقات العامة اتجاهها تصاعدياً وبلا حدود. ولكن تفرض المصلحة والحاجة بأن تصل النفقات العامة إلى مستوى معين وهو ما يعرف بالحجم الأمثل للنفقات العامة.

3- خضوع النشاط المالي للدولة (النفقات العامة) لأحكام القانون والرقابة: ففيما يتعلق بتقنين القواعد الإجرائية للإنفاق العام، فإن القوانين المالية للدولة تنظم كل ما يتعلق باستخدام النفقات العامة، فتحدد السلطة التي تأذن بالإنفاق وتبين الخطوات المتبعة في الصرف والإجراءات اللازمة بالنسبة لكل منها حتى تؤدي النفقة العامة في موضعها المستهدف وينجم عنها فعلاً نفع عام وعليه فإن تقنين النشاط المالي والإنفاقي للدولة يقتضي أن تكون نفقاتها العامة مستوفية لكافة إجراءات الصياغة والتنفيذ على النحو المبين في الميزانية والقوانين واللوائح والقرارات المالية للدولة.

إلى جانب ذلك فإن خضوع النشاط المالي للدولة (النفقات العامة) لإجراءات الرقابة يعتبر من أهم العناصر الفعالة في عملية ترشيد الإنفاق العام، لذلك نجد أن هذه العملية تقوم بها العديد من الأطراف قصد ضمان صرف النفقات العامة في أوجهها وبشكل صحيح، فكلما كانت الأطراف المكلفة بالرقابة صارمة في عملها كلما كانت هناك درجة كبيرة من العقلانية في صرف المال العام وحسن استغلاله في أحسن أوجه الاستغلال⁽²⁷⁾.

ونشير باختصار أن الرقابة على الإنفاق العام تأخذ أشكالا ثلاثة وهي⁽²⁸⁾:

أ- **رقابة إدارية:** وهي رقابة تقوم بها في العادة وزارة المالية (أو الخزينة) عن طريق موظفيها العاملين في مختلف الوزارات والهيئات العامة، ومهمتهم الأساسية هي عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا كان في وجه وارد في الميزانية وفي حدود الاعتماد المقرر له.

ب- **رقابة محاسبية مستقلة:** ومهمتها التأكد من أن جميع عمليات الإنفاق قد تمت على الوجه القانوني وفي حدود قانون الميزانية والقواعد المالية السارية، وهذا النوع من الرقابة قد تكون سابقة للصرف أو لاحقة عليه.

ج- **رقابة برلمانية:** وتتولاها السلطة التشريعية بمالها من حق السؤال والاستجواب والتحقيق البرلماني وسحب الثقة من الوزير أو من الوزارة كلها، وتظهر هذه الرقابة بصورة واضحة عند اعتماد الميزانية، وعند اعتماد الحساب الختامي أمام البرلمان.

ثالثا- نطاق تطبيق عملية ترشيد الانفاق العام:

من الضروري أن نفرق هنا بين النفقات العامة بحسب أغراضها، وسرد قواعد الترشيح الخاص بكل منها⁽²⁹⁾، والبنود التي تمسها عملية ترشيد الإنفاق العام، ذلك أنه من الصعب تطبيق قواعد الترشيح بصورة إجمالية على كل أنواع النفقات العامة⁽³⁰⁾:

1- النفقات الإدارية للدولة: تمثل النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة بوظائفها وتتضمن نفقات الإدارة العامة، والدفاع، الأمن، العدالة و...الخ. وتشمل هذه النفقات مرتبات الموظفين، أجور العمال ومعاشاتهم، حيث يعتبر بند الرواتب والأجور من البنود التي تأخذ حصة كبيرة من إجمالي هذا الصنف من

النفقات العامة، لذلك فإن عملية ترشيد هذا البند سوف يساهم بصورة كبيرة في تقليص عجز الميزانية العامة للدولة، وترتكز معالجة بند الرواتب والأجور على نقطتين أساسيتين وهما:

أ- الكف عن انتهاج سياسة الالتزام بالتوظيف دون وجود حاجة فعلية لذلك، وهو ما يعرف بالتوظيف الاجتماعي لأن مواصلة الدولة انتهاج هذه السياسة سوف يؤدي إلى ظهور ظواهر سلبية في الاقتصاد الوطني كالبطالة المقنعة وتدني إنتاجية العاملين.

ب- القيام بتخفيض حجم الرواتب والأجور من خلال تجميد الأجور أو القيام بتسريح الموظفين. ويتم ذلك كما يلي:

- إلغاء الوظائف الشاغرة خاصة تلك الوظائف الزائدة عن اللزوم.

- القيام بإعادة توزيع الموظفين والوظائف بين الأجهزة الحكومية والإدارات والأقسام على حسب الحاجة فيها.

- الاستعانة بالآلات والأجهزة الحديثة والتي من شأنها التقليل من عدد العاملين وتكون بديلة لهم وأكثر كفاءة في العمل.

إلا أن معالجة بند الرواتب والأجور بالاعتماد على هاته النقاط سيتولد عنه آثار سلبية من الجانب الاجتماعي، من خلال زيادة معدلات البطالة، وانخفاض مستوى الطلب الكلي، لأن حجم الإنفاق المخصص للرواتب والأجور يمثل مكونا رئيسيا له.

2- النفقات الاقتصادية للدولة: هي النفقات المرتبطة بقيام الدولة بأنشطة معينة بغية تحقيق أهداف اقتصادية مثل الاستثمارات العامة التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات، الكهرباء... الخ. والتي تهدف كذلك إلى تنمية وزيادة الإنتاج الوطني وإنشاء رؤوس أموال جديدة. وتشمل هذه النفقات كل ما يخص مشروعات الصناعة والزراعة وغيرها، ويمكننا أن نميز بهذا الصدد مجالين رئيسيين:

أ- **مجال النفقات الاستثمارية:** تعتبر النفقات العامة الاستثمارية من النفقات التي تلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية، لاسيما إذا كانت تخص مجالات البنية التحتية، ومن أهم الإجراءات التي يجب اتخاذها من أجل ترشيد الانفاق في هذا البند ما يلي:

- القيام بإنجاز المشاريع الرئيسية والهامة جدا وتأجيل إنجاز المشاريع الأقل أهمية.

- تقديم الأولوية للمشاريع المنخفضة التكاليف والتي تدر عائداً مالياً.
- القيام بإجراء دراسات دورية للبرامج والمشاريع الحكومية، وإعادة النظر فيها على ضوء نتائج الدراسات وتقييمها، وبعد ذلك يتم تخفيض الاعتمادات المالية للمشاريع التي تكون منخفضة النفع، أو يمكن إلغاؤها عندما لا يكون العائد متناسباً مع التكاليف، أو عندما لا ترقى كفاءتها الإنتاجية للمستوى المطلوب.
- ب- **مجال النفقات التشغيلية:** تختلف قواعد ترشيد الإنفاق العام الخاصة بهذا المجال عن تلك السابق ذكرها، ذلك أنه من السهل في كثير من الأحيان قياس مردودية وعائد النفقة في حالة النفقات التشغيلية لأن المعايير التي تخضع لها (معياري الربح التجاري أو العائد الاجتماعي للمشروع) هي معايير واضحة ومحددة، وكقاعدة عامة فإنه من الممكن ترشيد الإنفاق العام المتعلق بهذه المشروعات على أساس الأساليب المتبعة في المشروعات الخاصة لتعظيم النفع العام، ومن أهم النقاط الأساسية التي يجب الاعتماد عليها في ترشيد النفقات التشغيلية ما يلي:
 - الاستغناء عن المباني الغير مملوكة للدولة ويكون نفعها قليلاً بالنسبة للأقسام المدفوعة مقابل إيجارها.
 - القيام برفع المدة الزمنية لاستعمال العقارات والمنقولات لأقصى مدة زمنية ممكنة بواسطة القيام بالصيانة الدورية اللازمة لها والمحافظة عليها.
- 3- **نفقات الخدمات العامة:** يتوقف حجم الخدمات العامة على الفلسفة المذهبية والإيديولوجية السائدة في الدولة فهناك الدولة التي تنادي بالحرية في المجال الاقتصادي والدور الريادي للقطاع الخاص وبالتالي تقل خدماتها وهناك الدولة المتدخلة حيث حجم الخدمات المتزايدة، وهناك الدولة حيث الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والتي تتميز بضخامة الخدمات المقدمة. والذي يعني في هذا الصدد هو تحديد الأساليب والطرق التي تضمن ترشيد الانفاق العام في مجال الخدمات العامة والتي نذكر منها:
 - أ- الاقتصاد في نفقة الخدمة العامة ما أمكن دون المساس بأدائها.
 - ب- تحديد التكلفة الدنيا للخدمات العامة مقارنة بتلك التي تؤديها مثيلاتها في القطاع الخاص أو حتى في الدول التي تتشابه ظروفها وظروف الدولة المعنية. ويمكن بلوغ ذلك بالاعتماد على بعض الطرق واتباع إجراءات منها⁽³¹⁾:

ج- إعادة تنظيم وهيكله المرافق العامة التي تؤدي نفس الخدمات وتوزيع الاختصاصات بينها.

د- إيجاد طرق للتنسيق بين المرافق فيما يخص أدائها للخدمات المختلفة.

هـ- فرض رقابة على قرارات مسيري المرافق، وإلغاء المخالفة منها لتوجهات الدولة في خفض تكلفة الخدمة.

رابعاً- عوامل نجاح ترشيد الإنفاق العام:

لأجل أن تبلغ عملية ترشيد الإنفاق العام أهدافها المنتظرة فإنه من الضرورة بما كان أن تتوافر عدة عوامل⁽³²⁾:

1- **الشفافية المالية والمساءلة:** إن من أهم ركائز ومبادئ ترشيد الإنفاق الحكومي ما يعرف بالشفافية والمساءلة اللتان تُعتبران أداتان مترابطتان ومهمتان أيضاً لأجل ترشيد الإنفاق الحكومي والحفاظ على المال العام، فالأولى تُتيح تدفق المعلومات حول كل ما يتعلق بإدارة المال العام وإنفاقه، أما الثانية فتُعطي الفرصة لمساءلة من يقفون على إدارة هذا المال ومحاسبتهم في حالة حيادهم عن المسار الصحيح أو هدرهم للمال العام بأي شكل من الأشكال⁽³³⁾.

2- **كفاءة الأجهزة المالية للدولة وعدالتها:** تعتبر كفاءة الأجهزة المالية وعدالتها من أبرز العوامل الأساسية لنجاح عملية ترشيد الإنفاق العام لأنها الواقعة على صرف الأموال العامة وتحصيل إيراداتها، فكلما كان عمل هذه الأجهزة بكفاءة كاملة وعدالة حين الصرف كلما انعكس ذلك على عملية ترشيد الإنفاق بالإيجاب، فتبيان مدى ملائمة النفقات العامة لحاجات الفئات الأكثر فقراً وحاجة في المجتمع، مع مراعاة حصة كل فئة من الإنفاق العام ومدى انتفاعها بالخدمة العامة يؤدي إلى تمكين هذه الفئات المحتاجة من الاستفادة من الخدمات العامة بصورة كاملة ومجانية كالتعليم والخدمات الصحية وغيرها⁽³⁴⁾.

3- **القياس الدوري لأداء برامج الإنفاق الحكومي:** بالعمل على إرساء نظام محاسبي ورقابي فعال، يسمح بمعاينة كل عمليات الإنفاق ومجالاته ويقوم بممارسة اختصاصاته الرقابية والتقييمية على كل العمليات الإنفاقية، وتقديم تقارير دورية حول النشاط المالي للوحدات والأجهزة القائمة على ذلك، ذلك أنها تخضع للمساءلة



عن الاستخدام الأمثل للموارد المالية للدولة⁽³⁵⁾ عند قيامها بتقديم خدمات للمواطنين⁽³⁶⁾.

4- تحديد أهداف النفقة وترتيبها حسب الأولويات: إن حسن اختيار الأهداف وتحديد أولوياتها وترتيبها حسب درجة أهميتها ونفعيتها في البرامج الحكومية، له أهمية كبيرة لعملية ترشيد الإنفاق العام. وفي هذا السياق نجد أن الصعوبة في تحديد الأهداف الرئيسة خاصة الطويلة الأجل، تكمن في افتقادها للدقة اللازمة التي يتطلبها تحقيق البرامج الحكومية تماشياً مع الأهداف المسطرة في الميزانية⁽³⁷⁾.

المحور الثالث: الأساليب الحديثة المتبعة في ترشيد النفقات العامة

إن اتباع الأساليب العلمية الحديثة أصبح من متطلبات نجاح العملية الإنفاقية، حيث أن ترشيد الإنفاق العام وفق هذه الأساليب لا يعني أن تتفق الدولة بمبالغ طائلة حتى تحقق استقراراً ونمواً اقتصادياً، ويكون تناولنا لهذا المحور كالتالي:

أولاً- سياسات تخفيض الإنفاق العام:

يعتبر تخفيض الإنفاق العام من بين أهم الأساليب التي تستخدمها الدولة لمعالجة عجز ميزانيتها العامة في ضوء المنهج الانكماشى، لأن هذا المنهج يعتبر أن السبب الرئيسى لعجز الميزانية العامة للدولة يكمن في زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهو ما أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة ونموه بلا أية ضوابط. ومن أهم السياسات الرامية لتخفيض الإنفاق العام ما يلي⁽³⁸⁾:

1- تخفيض النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي: إن أكثر ما يثقل كاهل الميزانية العامة للدولة هو النفقات التحويلية الاجتماعية، لذلك كلما واجهت الدولة عجزاً في ميزانيتها فإنها غالباً ما تلجأ إلى تخفيض النفقات التحويلية خصوصاً ما تعلق منها بدعم أسعار السلع التموينية، وذلك عن طريق زيادة أسعار هذه السلع حتى تتساوى مع تكلفتها، ولكن إذا لم يكن باستطاعة الدولة إلغاء الدعم مباشرة وبصفة كلية نتيجة لأسباب معينة يمكنها أن تلجأ لإلغائه بالتدريج أو حتى تخفيض قيمة الدعم الموجهة لبعض السلع التي تراها أقل ضرورة بالنسبة للأفراد، كما يمكنها ترشيد هذا الدعم بمحاولة تقليص عدد المستفيدين منه وإيصاله للشريحة المستهدفة من المجتمع دون غيرها.

2- التخلص من الدعم الاقتصادي لمؤسسات القطاع العام: إن الخسائر الكبيرة والمتتالية التي تحققها المؤسسات الاقتصادية التابعة للدولة تعتبر من أبرز الأسباب المؤدية لتفاقم عجز الميزانية العامة، نظرا للنفقات الموجهة لهذه المؤسسات الفاشلة اقتصاديا ولحجم الأموال العامة التي تضخ في حساباتها دونما أية استجابة منها، بحيث يعتبر التخلص من عبء دعم هذه المؤسسات أحد الملاذات الآمنة لتخفيض عجز الميزانية ويكون ذلك عن طريق التخلص منها بكل الأساليب المتاحة سواء ببيعها للقطاع الخاص أو إعادة هيكلتها.

3- تقليص النفقات الموجهة لقطاعات معينة: تعتبر النفقات الموجهة لبعض القطاعات كالصحة والتعليم مثلا من أكبر النفقات حجما، لذلك وجب على الدولة أن تعيد النظر في حجم هذه النفقات الموجهة إليها، ويكون ذلك بالتوقف عن التوسع في تحقيق مشاريعها القطاعية التي ليس لها طابع استثماري، وإفساح المجال أمام القطاع الخاص كي يستثمر في هذه القطاعات.

4- ابتعاد الدولة عن الخوض في المجالات الاستثمارية: إن قيام الدولة بإنشاء مشاريع استثمارية ضخمة من شأنه أن ينعكس سلبا على الميزانية العامة خصوصا إذا لم يتم تسيير هذه المشاريع بإحكام وعقلانية، ذلك أنها تستهلك أموالا كبيرة من ميزانية الدولة من أجل ذلك أضحى لزاما ابتعاد الدولة عن الخوض في المجالات الاستثمارية تجنباً للآثار السلبية المترتبة وعليه فلا بد للدولة أن تفسح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في هذه المشاريع لتخفيف العبء عن ميزانيتها فإتاحة الفرصة للقطاع الخاص يسمح للدولة بالتركيز على الإنفاق على المجالات التي لا يمكن للقطاع الخاص الاستثمار فيها.

في الواقع إن كل هذه الأساليب الحديثة السالفة الذكر تعمل متكافئة لأجل نجاح العملية الإنفاقية، فترشيد الإنفاق العام من خلالها يعني أن الدولة سوف تحقق الاستقرار والنمو الاقتصادي المنشود.

ثانيا- حدود النفقات:

يعتبر تحديد حجم الإنفاق العام ورسم الحدود التي لا ينبغي للدولة تجاوزها متوقفا على مجموعة من العوامل أهمها⁽³⁹⁾:



1- العوامل المذهبية: إن تلبية الدولة للحاجات العامة عن طريق الإنفاق العام بعد ضبطها وفق الحدود والنسب المناسبة، يخضع للإيديولوجية والمذهبية السائدة في الدولة؛ فردية أو تدخلية أو جماعية، على النحو التالي:

أ- في ظل الإيديولوجية الفردية: فالمذهب السائد هو حرية الأفراد في إقامة وتنظيم العلاقات الاقتصادية فيما بينهم، حيث يقتصر دور الدولة على وظائفها التقليدية كدولة حارسة، وقيامها ببعض المشاريع الاقتصادية التي لا يقدم عليها القطاع الخاص، إما لضخامة نفقاتها أو لعدم ربحيتها، فإن حجم النفقات العامة يتحدد في ظل هذه الأيديولوجية بالقدر الذي يلزم للقيام بتلك الوظائف، مما يترتب عليه أن يقل حجم وأنواع النفقات العامة.

ب- أما في ظل الأيديولوجية التدخلية والأيديولوجية الجماعية: أين يكون تدخل الدولة في جل الأنشطة الاقتصادية، فإن أهمية النفقات العامة تزداد عما هو عليه الحال في ظل الإيديولوجية الفردية، فبالإضافة إلى وظائف الدولة التقليدية فهي تقوم بوظائف اقتصادية واجتماعية متشعبة تهدف لتقديم الخدمات المجانية أو السلع ذات الأثمان الزهيدة للطبقات ذات الدخل المحدود، وغيرها من الإجراءات الهادفة إلى تقليل الفوارق بين الطبقات، بل يزيد الأمر أن تكون الدولة منتجة وتمتلك الجماعة فيها وسائل الإنتاج، حيث تقوم الدولة بعملية الإنتاج والتوزيع كلها أو معظمها، وبذلك فإن أهمية النفقات العامة تزداد إلى أقصى حد، مما يترتب عليه ازدياد حجم وأنواع النفقات العامة.

2- العوامل الاقتصادية: يتأثر حجم النفقات العامة وحدودها بالظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الوطني وخاصة في فترات الرخاء والكساد التي تتعاقب على اقتصاديات الدول. وتحت تأثير هذه الظروف تلجأ الدول إلى زيادة نفقاتها العامة في أوقات الكساد، ويحدث العكس في أوقات الرخاء لتفادي التضخم وتدهور قيمة العملة.

إلا أن هذا المنطق الاقتصادي ينتمي في الاقتصاديات النامية التي لا تستجيب بصفة صحيحة للزيادة أو التخفيض في الإنفاق العام، فعند زيادة حجم النفقات العامة عن حد

معين مثلاً ترتفع الأسعار وتتهور قيمة النقود ، وبذلك يكون تأثير هذه الزيادة سلبياً على الاقتصاد الوطني.

3- العوامل المالية: كذلك يتحدد حجم النفقات العامة وحدودها في الدولة بناء على مدى قدرتها في تحصيل الإيرادات التي تضمن تغطية هذه النفقات، إذ لا يمكن تجاوز النفقات لحد معين بزيادة التحصيل، فرغم مرونة موارد الدولة وقابليتها للزيادة، إلا أن لهذه الزيادة حدوداً تتأثر بمدى مقدرة الأفراد على تحمل الأعباء العامة بمختلف أشكالها وصورها من: الضرائب، الرسوم... الخ، دون الإضرار بمستوى معيشتهم.

ثالثاً- تأثير تخفيض الإنفاق العام على عجز الميزانية العامة للدولة:

إن بحث كيفية تأثير تخفيض الإنفاق العام على عجز الميزانية العامة يكون من خلال ما تبثه النظريات المتعلقة بالعرض والطلب. فتعد زيادة الطلب الكلي-الناتج عن الإنفاق-على العرض سبباً في اختلال الميزانية العامة⁽⁴⁰⁾، مما يعطي المجال لافتراض أن هذا الخلل في التوازن (عجز الميزانية العامة) مقترن بزيادة الطلب الكلي عن العرض، وعلى ذلك فإن العجز يكون نتيجة تلك الزيادة⁽⁴¹⁾.

ففي مثل هذه الحالة تنحصر مشكلة العجز في أن الطلب الكلي أكبر من العرض. ويمكن توضيح ذلك من خلال افتراضنا أن العرض لم يستطع مواكبة أو اللحاق بالطلب، فهذا سوف يؤدي إلى ظهور فجوة تضخمية، وإذا ما استمرت زيادة الطلب وتوقف العرض عن الزيادة، فذلك سيؤدي إلى اتساع وتمدد حجم التضخم وبالتالي ظهور العجز في الميزانية العامة، وبما أن الفجوة ما بين الطلب الكلي والعرض تنتج عن الزيادة في الإنفاق وجب على الدولة التدخل عن طريق إحداث فائض في الميزانية، بترشيد الطلب الاستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق العام، من جهة و برفع معدلات الضرائب القائمة أو زيادة حصيللة الضرائب باستحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع من جهة أخرى، ليتراجع بذلك حجم الدخل وتراجع الأسعار حتى يؤدي ذلك لتراجع الطلب للنقطة التوازنية. وعلى ذلك فإن السياسة المالية المتبعة لسد عجز الميزانية العامة تتألف من جانبين؛ الجانب الأول هو تخفيض النفقات العامة، والجانب الثاني هو زيادة الضرائب⁽⁴²⁾.

رابعاً- ترشيد النفقات العامة باستخدام الميزانية:

يتطلب هذا الأسلوب تنويع النفقات المختلفة وترجمتها إلى أرقام ترصد في الميزانية العامة للدولة، وهذا يستدعي تغييراً في أساليب إعداد الميزانية العامة. فيتم إدخال تعديلات على النظم القديمة المعتمدة وتطويرها في أسلوب جديد هو أسلوب ترشيد النفقات العامة باستخدام الميزانية العامة، حيث يأخذ هذا الأسلوب ثلاث أوجه تبعاً لمراحل تطور الميزانية العامة، حيث تطور الترشيد من ترشيد مالي إلى ترشيد أداء فترشيد عن طريق التخطيط والبرمجة.

1- ترشيد النفقات العامة عن طريق ميزانية الرقابة (الترشيد المالي):

إن ترشيد الانفاق وفق هذا الأسلوب يكون بالتركيز على الاعتبارات المالية فقط، ومن خلال فرض الرقابة على أوجه الصرف، والتأكد من عدم تجاوز الاعتمادات المحددة في الميزانية العامة. والهدف منها هو فحص حسابات الحكومة، والتدقيق في مستندات الصرف والتحصيل، فترشيد الإنفاق العام هنا لا يولي اهتماماً للأعمال التي تقوم بها الحكومة، ولا لتكاليف الخدمات التي تقدمها، أو دراسة الجدوى الاقتصادية من النفقة وإنما يهدف إلى التأكد من أن النفقات قد تمت في حدود الاعتمادات المقررة في الميزانية، لذا وصف هذا الأسلوب بالترشيد المالي.

2- ترشيد النفقات العامة عن طريق ميزانية البرامج والأداء:

وميزانية البرامج والأداء هي خطة توضح الأهداف المحددة من طرف الدولة معبراً عنها في شكل برامج ومشروعات محددة، فطبقاً للبرنامج يتم تبويب الميزانية وفقاً لطبيعة النفقة- أي عند التنفيذ لا بد من تمويل البرامج-وعليه تدرج اعتمادات كل برنامج طبقاً لطبيعة النفقة. وهي تعطي صورة مالية واضحة عن تدفق الإيرادات والنفقات، مما أدى إلى اعتماد مبدأ التبويب الوظيفي للنفقات العامة الذي سهل قياس تكلفة البرامج والمشروعات وحقق الاستخدام الأمثل والعقلاني لموارد الدولة، من خلال التركيز على المقابل الذي يعود من الإنفاق بدلاً من الإنفاق نفسه، فأصبح الترشيد يتم عن طريق ربط تكاليف الخدمة أو العمل من جانب بعائد هذه التكاليف من جانب آخر، وبذلك تم الانتقال إلى المرحلة الثانية لتطور مبدأ ترشيد النفقات العامة التي تعتمد على البرامج والأداء أي النتائج التي تحققها النفقات العامة.

3- ترشيد النفقات عن طريق ميزانية التخطيط والبرمجة (الترشيد التخطيطي):

يعتبر الترشيح التخطيطي أحد أهم الأساليب الحديثة المتبعة في ترشيح الإنفاق العام بتوفيره لعوامل الكفاءة في الجهاز الحكومي، وذلك من خلال ما يتضمنه هذا النظام من اقتران النفقات في مختلف البرامج والمشروعات الحكومية بما يعود منها على المجتمع، وبما تحققه من نتائج اجتماعية، الأمر الذي يتطلب مساهمة وتمثلاً في أساليب إعداد الميزانية تبعاً لذلك، حيث تهتم ميزانية التخطيط والبرمجة بالأهداف المراد تحقيقها، أما وسائل تحقيق تلك الأهداف فلا تهتم بها، فالنفقات العامة يتم تبويبها على أساس الغايات التي تستهدفها الحكومة، أما البرامج والمشروعات فهي مجرد وسائل لتحقيق تلك الأهداف. وميزانية التخطيط والبرمجة تنحصر مهمتها وتسير على ضوء الأهداف المراد تحقيقها من دون التقيد بقاعدة المدة الزمنية في الميزانية العامة (مبدأ السنوية).

إن التوجه الحديث لمتطلبات نجاح عملية ترشيح الإنفاق العام تقتضي تكامل تقسيمات الميزانية، بحيث يبرز كل تقسيم أوجه قصور التقسيمات الأخرى، وذلك في إطار تقسيم مركب تتوافر فيه متطلبات ترشيح الإنفاق العام، ويقوم التقسيم المقترح على أساس الدمج بين عدد من التقسيمات للميزانية بما يمكن من توفير متطلبات كل من الوظيفة التخطيطية والوظيفة الرقابية وذلك باعتبار أن هذه الوظائف تمثل متطلبات ترشيح الإنفاق العام عن طريق تقسيمات الميزانية العامة⁽⁴³⁾.

خاتمة:

من خلال دراستنا لترشيح النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة، تبين لنا بأنه موضوع ذو أهمية بالغة، فقد تعدت مشكلة العجز كونها قضية تواجهها دول العالم الثالث، بل أصبحت دول صناعية متقدمة تنظر إلى عجز الميزانية العامة كمسألة حقيقية تتطلب تخطيطاً دقيقاً وجهوداً كبيرة، في ظل تقلص الموارد واتساع الحاجات؛ ولهذا فقد بينت هذه الدراسة قدرة السياسة الإنفاقية، في إيجاد منهج متكامل لعلاج عجز الميزانية العامة. وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والمقترحات:



أولاً- النتائج العامة للدراسة:

- عملية ترشيد النفقات العامة لا تعني تخفيضها ، ولكن يقصد بها الحصول على أعلى مردودية ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق العام.
- تلتزم السياسة الإنفاقية الحكيمة بمجموعة من المبادئ تضمن تلافي حدوث عجز في الميزانية العامة للدولة ، أو في علاجه وسده في حالة حدوثه.
- تلجأ الكثير من الدول لسد العجز في ميزانيتها إلى الإيرادات غير العادية ، وخصوصا الإصدار النقدي الجديد أو اللجوء إلى الاقتراض ، وهو ما يؤدي بها لمعالجة العجز بالعجز ، ولذلك أصبح من الضروري انتهاج سياسات مغيرة تتجنب من خلالها الدول الوقوع في مثل هذه المشكلة ، فكانت السياسة الانفاقية من أبرز هذه السياسات.
- توظيف النفقات العامة ضمن الميزانية العامة للدولة لا يتسم دائماً برشادة كبيرة نظرا لاعتماد الميزانية العامة على تشريعات قانونية لا تساير التطور الحاصل في المجال المالي.

ثانياً- المقترحات:

- انطلاقاً من النتائج التي توصلنا إليها ، فقد ارتأينا تقديم بعض التوصيات والمقترحات على النحو التالي:
- باعتبار أن اعتماد الميزانية العامة على تشريعات قانونية لا تساير التطور الحاصل في المجال المالي ، بل حتى من قدم نظامها الميزاني رغم تعدد المناهج الحديثة لإعداد الميزانية العامة ، لذلك أصبح من الضروري إصلاح الميزانية العامة بالانتقال من تبويب الميزانية العامة على أساس الوزارات والقطاعات إلى الاعتماد في التبويب على أساس البرامج. وهو مقترح غير معمول به في الجزائر ، حيث أن القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية ، لم يسر في هذا الطرح.
- إعادة النظر في المنظومة الرقابية على الميزانية العامة ، ومعايير تقييم أداء البرامج الإنفاقية ، وخصوصا قانون ضبط الميزانية ، وتفعيل عمل المؤسسات الرقابية وأدوات الرقابة على النفقات العامة.

- اعتماد مصادر تمويلية جديدة، غير تلك التي يكرس الاعتماد الكلي عليها عجزا في الميزانية العامة للدولة، نظرا للتقلبات الممكن حدوثها حين تحصيلها، كالا اعتماد على تنويع مصادر الإيراد التي لم تكن تشكل مصدرا مهما بالنسبة للميزانية؛ صناعة، فلاحية وسياحة... بدل الاعتماد على المداخل البترولية غير المستقرة الأسعار. وهذا الأمر قد يصدق على الجزائر دون أن يصدق على دولة أخرى.

الهوامش والمراجع:

- (1) - عبد الحميد عبد المطلب: النظرية الاقتصادية - تحليل جزئي وكلي للمبادئ- الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ب.ط، 2000، ص41.
- (2) - علي كنعان: الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، 2009، ص326.
- (3) - العنكبي عبد الحسين: إصلاح السياسات المالية في ظل التحول الاقتصادي، 2009، ص40.
- (4) - عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص190.
- (5) - حسين مصطفى حسين: المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص33-34.
- (6) - عبد الكريم صادق بركات: الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، القاهرة، 1987، ص334-335.
- (7) - خالد واصف الوزاتي / أحمد حسين الرفاعي: مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص329.
- (8) - السيد عبد المولى: أصول الاقتصاد، دار النهضة العربية، 1998، ص175.
- (9) - طارق الحاج: المالية العامة، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2، 2015، ص207.
- (10) - عناية غازي: المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ط 1، 1998، ص119.
- (11) - عبد الحميد القاضي: مبادئ المالية العامة، دار الجامعات المصرية للنشر، الإسكندرية، 1986، ص234.
- (12) - عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص196.
- (13) - قرومي حميد: الموازنة العامة لبيت المال- دراسة مقارنة مع الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي- رسالة دكتوراه غير منشورة، علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص140.
- (14) - Parent Antoine, balance des paiements et politique économique, Nathan, France, 1996, p 5.
- (15) - عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص41.
- (16) - عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص190-191.



- (17) - عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 190-191.
- (18) - المرسي السيد حجازي: مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، 2002، ص 280.
- (19) - محمد عبد المنعم عفر/ أحمد فريد مصطفى: الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص 72.
- (20) - درواسي مسعود: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه دولة، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 171.
- (21) - محمد عمر أبو دوح: ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة- دراسة تحليلية مقارنة لميزانيات الاعتماد والبنود، الأداء، التخطيط، والبرمجة الأساس الصفري في ضوء متطلبات ترشيد الإنفاق العام- الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 44.
- (22) - عطا الله وارد خليل: دراسة تحليلية لتقييم أداء الوحدات الحكومية من منظور محاسبي، مجلة ندوة الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دمشق، 2005، ص 120.
- (23) - محمد عمر أبو دوح: ترشيد الانفاق العام وعجز ميزانية الدولة، مرجع سابق، ص 44.
- (24) - إبراهيم أحمد عبد الله: المالية العامة والمالية العامة الإسلامية، مطبعة جامعة النيلين، الخرطوم، 1996، ص 72.
- (25) - سوزي عدلي ناشد: الوجيز في المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص 51.
- (26) - Jacques Muller et autres, économie manuel d'application, Dunod, Paris, 3^{eme} édition, 2002, p188.
- (27) - محمد حلمي الطوابعي: أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة- دراسة مقارنة- دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 180.
- (28) - سعودي محمد الطاهر: المالية العامة، دار قانة للنشر والتجليد، الجزائر، 2009، ص 25.
- (29) - مجدي شهاب: أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص 229-230.
- (30) - محمد شاكر عصفور: أصول الموازنة العامة، دار الميسرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، ط 1، 2008، ص 401.
- (31) - بلقاسم رابع: محددات وأبعاد النفقات العامة في النظم الاقتصادية - دراسة مقارنة- رسالة ماجستير، علوم اقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص 126.
- (32) - شعبان فرج: الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، اقتصاد وتسيير، كلية الاقتصاد والتسيير، قسم الاقتصاد، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2011-2012، ص 90-91.
- (33) - عبد الفتاح الجبالي: المشاركة المجتمعية في صنع الموازنة العامة، ورقة مُقدّمة لمؤتمر " دور الدولة في الاقتصاد المختلط"، مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، يومي 12 و 13 أفريل

- 2008، القاهرة، ص.6.
- (34) - محمد شاكر عصفور: أصول الموازنة العامة، مرجع سابق، ص301.
- (35) - خالد شحادة الخطيب/ أحمد زهير شامية: أسس المالية العامة، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، ط 6، 2016، ص319.
- (36) - سعيد بن صالح الرويتع: قياس الأداء في الوحدات الحكومية، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض - العدد 2، 2002، ص65.
- (37) - خالد المهدي: الأساليب الحديثة في الادارة المالية العامة - التخصيص والاستخدام - مجلة إدارة المال العام، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2010، ص95.
- (38) - رمزي زكي: انفجار العجز، دار المدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص159-160.
- (39) - سعودي محمد الطاهر: المالية العامة، مرجع سابق، ص28-31.
- (40) - Johnson hary Gordon: on economics and society, university of Chicago press books, 1975, p241.
- (41) - عناية غازي: التضخم المالي، مرجع سابق، ص94.
- (42) - سهير محمود معنوق/ أمينة عز الدين عبد الله: المالية العامة، الدار الجامعية، القاهرة، 2000، ص342.
- (43) - خالد عبد العظيم أبو غابه/ حسني محمد جاد الرب: الإنفاق العام وصدى دور الدولة في الرقابة عليه، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص166.